اصلاح لبنان

اقترح دولتلو فيوحيان باشا متصرف جبل لبنان في الصيف الماضي على سعادة سعيد باشا شفيق مدير حسابات السودان انعام ان يبحث في احوال لبنان المالية وميزانية حكومته ويشير برأيه لازماً لزيادة دخل الحكومة حتى يفي بالنفقات اللازمة لها ولزيادة عمران الجبل ورفاه اهله. ودعاه الى بيت الدين مركز المتصرفية ووضع بين يديه كل ما يمكن الاسترشاد به فاقام هناك بضعة ايام باحثاً. ثم كتب تقريراً ضمنه آراءه وبعث به الى دولة المتصرف فاعجبه باسره وقد اطلعنا على هذا التقرير فوجدناه مبنياً على قواعد اساسية يجب العمل بها في كل بلاد يراد اصلاحها ولذلك رأينا ان ننشره في المقتطف تعميماً للفائدة. وهذا هو مع صورة الكتاب الذي شفعه شفيق باشا به بتاريخ ٦ اكتوبر سنة ١٩١٣ قال

دولتلو افندم فيوحيان باشا متصرف جبل لبنان

هذا هو التقرير الذي رغبتم اليَّ في ان ارفعه اليكم عن مالية لبنان وهو حاوٍ للآراء التي عرضتها عليكم في بيت الدين. ولقد اتيت عليها ببعض الاسهاب مع انكم على علم تام منها الآن حتى اذا اطلع عليها سواكم لا يصعب عليه استيعاب الغاية التي ارمي اليها

ولقد اشرت على الخصوص الى بعض المبادىء العامة في الاقتصاد السياسي ظناً مني ان بعض ابناء وطني لا يعلمونها او لا يراعونها عند النظر في شؤون لبنان المالية. ومعرفة هذه المبادىء ضرورية للتوصل الى الاحكام الصحيحة

وان فريقاً ممَّن اطلعته على بعض هذه الآراء منهم وافقوا على صحتها وعدالتها ولكنهم ارتابوا في موافقتها للبنان نظراً الى ما هو عليه الآن من التأخر. غير اني مقتنع ان هذا الفريق لا يلبث ان تجلي له هذه الحقيقة وهي ان التقويم من المبادئ المالية القويم في كل مكان وزمان مهما كانت حالة السكان والصحيح من الاحكام هو الذي يرتاح اليه الطبع ويثبت مع الايام فاذا حال دون السير بموجبه مانع لسبب عارض لم تصعب ازالته بالصبر والدربة

وعليه فاذا راق في اعينكم هذا التقرير الذي دعا ضيق الوقت الى اقتضابه على اهمية موضوعه وسعة مجال البحث فيه ونبَّه من حولكم ممن يطلع عليه الى وجوب الاصلاح فازرروكم في ما تسعون اليه من الخير لبنان كان ذلك غاية ما اقتناه اذ اكون قد استطعت ولو عن بُعد ان اقوم ببعض الخدمة لبلادي في اصلاح نظامها المالي

واني على كل حال شاكر لكم فضلكم والثقة التي وضعتموها بي باتتدابكم اياي لابداء رأيي الحقير في مسائل دقيقة جمَّة الفائدة كنت اود ان اوفيها حقها من البحث لو سمح لي الوقت بذلك او تمكنت من زيادة التحري

الداعي

وارجو في اختتام قبول احترامي

سعيد شفيق

تمهيد

تشقى البلدان وتسعد من حين الى حين ويطرأ عليها ما يقضي بتغيير قوانينها وشرائعها بل حكوماتها لتناسب الزمان واحوال السكان فان ما كان يلائمها ويصلح لمعيشة سكانها ويسد حاجاتها البسيطة وهي متأخرة او في بدء نشأتها لا يصلح لها في دور ارتقائها بل قد يضرّ بها اذا بقي على حاله ويوقف تقدمها . ولذلك يُنقّض من وقت الى آخر ما قدُم عهده من قوانينها وبطلت فائدته او ظهر فساده ويبدل بسواه مما يفي بحاجاتها الجديدة ويناسب دور الارتقاء الذي تكون قد دخلت فيه . وما من بلاد ارتقت وارتفع شأن سكانها الا تغيّرت قوانينها وشرائعها غير مرة سواء كانت ادارية او حقوقية او مالية الى ما هو اضمن لحقوق الافراد وصيانة ارواحهم واموالهم واوفى بحماية تجارة الامة وصناعتها وزراعتها واكثر اتقاء لمصادر ثروتها

هذا ولا يختلف اثنان في ما للمسائل الاقتصادية من الاهمية والتأثير في معيشة السكان وراحتهم وتوطيد اركان الامن ولذلك نرى البحث مستمرًّا في كل بلاد راقية في ما ينمي ثروة سكانها وفي دخل الحكومة ونفقاتها والضرائب التي يجب ابطالها لشدة ثقلها على الفقير وسوء تأثيرها في معيشته والضرائب التي يجب فرضها او زيادتها للقيام بالنفقات التي يقتضيها التمدن الحديث والارتقاء الادبي والمادي وراحة الامة ورفاهيتها من غير ان تقع على الذين لا يستطيعون حملها او ليس من العدل ان يحملوها

وان ضرورة هذا التغيير لمناسبة المكان والسكان في كل زمان اصبحت من الاوليات التي لا يجهلها من لهُ المام بنظام الممالك وحكوماتها ولكني افتتحت الكلام به تمهيداً لما سيجيء وتذكرةً لفريق من اللبنانيين يسوءهم هذا الامر او يتناسونهُ لاغراض اولاها بالذكر بل احقرها اعتقادهم ان كل تغيير في الضرائب يُفضي الى مسّ جيوبهم فهم يبذلون جهدهم في ابقاء الحالة على ما هي عليهِ ولا يهمّهم سعد لبنان وسكانهُ او شقوا وعجزهُ اهلوهُ او بقوا

ولكني لست اجهل ان فريقًا من الذين يقاومون كل تغيير ولاسيما ما كان متعلقًا بالضرائب يفعلون ذلك عن نيّة حسنة واخلاص للبنان لسبب معقول سأشير اليهِ في ما يجيء وهذا اذا زال سهل عليهم في الراجح كل تغيير غايتهُ الاصلاح وتحسين حال لبنان

نظام لبنان والغرض من هذا التقرير

لا يخفى على كل من له المام بامور لبنان انهُ في اشد حاجة الى الاصلاح من وجوه كثيرة وان نظامهُ الذي وضع لهُ سنة ١٨٦١ وغيرت بعض مواده سنة ١٨٦٤ لم يُقصد بهِ ان يكون نظاماً ابدياً بل وُضع ليسدّ حاجات الجبل في ذلك الحين حسب معتقد واضعيهِ وعلى قدر ما استطاعوا ان يعرفوهُ من احوالهِ في المدة التي وُضع النظام فيها وليُمدَّل ويُغيَّر باتفاق الدول الموقّعة لهُ كلما اظهر الاختبار او العمل بموجبهِ حاجة الى التعديل والتغيير شأن كل النظامات في مثل هذه الاحوال والاَّ كان قصد الدولة العلية والدول الست الموقعة لهُ ابقاء الجبل على ما كان عليهِ من الانحطاط سنة ١٨٦٠ ومصيرهُ الى الخراب وكنهُ يُجلّ عن مثل هذا القصد اذ لا شك في ان غايتهنَّ من وضع ذلك النظام كانت راحة اهالي الجبل وسعادتهم

وليس الغرض من هذا التقرير البحث في كل ما يجب اصلاحهُ في لبنان ونظامهِ فان ذلك يقتضي عملاً واسعاً ودرساً كثيراً ووقتاً طويلاً والحاجة ليست ماسة اليهِ كلهِ الآن وانما الغرض حصر النظر في ما يأتي

اولاً في افضل الطرق لايجاد المال اللازم في هذه السنة والسنين التي تليها لسدّ ما اقتضتهُ المصلحة العامة من زيادة نفقات الحكومة فان هذا يدعو الى ما يستطاع من الاسراع والاَّ اتى على الحكومة وقت لا تجد فيهِ في خزينتها ما يمكّنها من دفع رواتب موظفيها فترتبك امورها وتسوء العاقبة

ثانياً في ضرائبها الحالية وما تحتاج اليهِ من الاصلاح

ثالثاً في ميزانيتها ونظامها المالي

(١) الطرق المؤدية الى سدّ نقص الميزانية

ان زيادة سكان لبنان عما كانوا عليهِ سنة ١٨٦١ وتغير احوالهِ وكثرة تردد المصطافين اليهِ وغلاء الحاجيات فيهِ واقتباس جانب كبير من سكانهِ لاساليب التمدن الحديث دعت اخيراً الى زيادة رواتب الجند والاهتمام بزيادة عددهم حفظاً للامن في كل انحائهِ . وقد اقتضت الحال كذلك تعيين عضو جديد في مجلس الادارة ليمثل فريقاً من اللبنانيين لم يكن

لم في المجلس نائب من قبل وهو اعفاني دير القمر واجراء بعض الاصلاحات التي توجب زيادة النفقة فزاد بذلك تقدير النفقات على الدخل نحو ٢٧ الف ليرة في السنة

ولا شك ان المنصف الذي ينعم النظر في هذه الزيادة يجد انهُ لا بدَّ منها . فان راتب الجندي الذي كان مئتي غرش سنة ١٨٦١ حينما كانت المعيشة ابسط مما هي الآن واثمان الحاجيات ارخص لم يعد يكفيهِ في هذه الايام كما لا يخفى . وحبذا لو انتُبه لذلك قبل هذه السنة وعُدِّلت الرواتب على طريقة غير الطريقة القسرية التي جرى التعديل بموجبها . وان عدد الجنود الذي كان يكفي لحفظ الأمن وقضاء حاجات الحكومة حينما كان عدد السكان مئتي الف نفس ولا يقصد لبنان للاصطياف فيهِ الاَّ افراد قلائل لم يعد يكفي بعد ما اصبح عدد السكان على رغم المهاجرة أكثر من ضعفي هذا العدد وبات عدد الذين يقصدون لبنان للاصطياف فيهِ من بيروت ومصر وغيرهما وينتشرون في ربوعهِ لا يقل عن عشرين الف نفس

وفوق ذلك فان المادة الرابعة عشرة من نظام لبنان تقضي بان يكون عدد الجند « بحيث ان سبعة انفار تخصيناً على كل الف من النفوس » فاذا فرضنا ان عدد النفوس يبلغ الآن نحو ٤٠٠٠٠٠٠ فعدد الجند يجب ان يكون ٢٨٠٠ وهم منذ سنين عديدة يتراوحون بين ٨٠٠ و٩٠٠ واذا فرضنا ان عدد الجند يجب ان يكون بنسبة ٧ الى كل الف من الذكور وقدرنا هؤلاء بمئتي الف بلغ العدد اللازم ١٤٠٠ ولكن البروتوكل الصادر في ١٠ و٢٣ كانون الاول سنة ١٩١٣ قضى بزيادة الجند الى ١٢٠٠ ولا يبعد ان يكون هذا العدد كافياً اذا حسن انتخابهم وبُذلت العناية في تنظيمهم وتدريبهم ولم يبقَ امرهم سهلاً كما كان

وقس على رواتب الجنود رواتب أكثر المستخدمين فانها قليلة جداً لا تقوم بمعيشتهم كما يجب في الاحوال الحاضرة بعد غلاء كل الحاجيات ولكنَّ هذه لم تصل يد الاصلاح الى الكثير منها حتى الآن

فما هي افضل الطرق اذاً لاعداد المال اللازم لهذه الزيادة الضرورية في النفقات وللتوفيق بين دخل الحكومة ونفقاتها بحيث لا يحصل في الميزانية نقص يؤدي الى ارتباك غير محمود العاقبة

ان الوصول الى ذلك يقضي علينا بالبحث قبل كل شيء عن النفقات التي يمكن الاستغناء عنها او الاقتصاد فيها من غير ان يؤثر ذلك في القيام باعمال الحكومة كما يجب او في الاصلاح

الضروري في لبنان . ثم عن الموارد التي يمكن أن يستعان بها على زيادة دخل الحكومة دون ان يُكلَّف اللبنانيون حمل شيء من الضرائب فوق ما يحملونهُ الآن ثم عن الضرائب التي يمكن فرضها او زيادتها وتكون اخف من غيرها حملاً على اللبنانيين او تصيب فريقاً لا يؤدّي الآن للحكومة نصيبهُ من نفقاتها

ولقد قدّمت الاقتصاد في النفقات على غيره لان العدالة تقضي بذلك ولان للبنانيين حقاً ان يروا في كل وقت وقبل ان يكلفوا بتأدية درهم من الضرائب فوق ما يؤدونهُ الآن ان الاموال التي جُبي منهم تُنفق كلها على ما تمس الحاجة اليهِ وان الحكمة والاقتصاد في انفاق ما يُجبى من اهم المطالب لدى متولي زمام امورهم

١ - النفقات التي يمكن الاقتصاد فيها

اما النفقات التي يمكن الاقتصاد فيها فلا يسهل على من ليس لهُ الخبرة الكافية بدوائر الحكومة اللبنانية ان يبدي فيها رأياً صائباً ولم يمكني الوقت من ابناء هذه المسألة حقها من البحث ولا اتيح لي الاستفهام من ذوي الخبرة عن لزوم بعض النفقات ولكن لا يبعد ان يكون هناك بعض الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها او احالة اعمالها على بعض الاقلام واذا تشكلت لجنة من ذوي الخبرة من الموظفين المنزهين عن الاغراض لم يتعذر عليهم ان يجدوا ما يمكن الاقتصاد فيهِ من غير تأثير في اعمال الحكومة سواء كان ذلك في الوظائف او النفقات المتنوعة

ولا ينبغي ان يُستثنى حالاً عن الموظفين الذين ترى اللجنة ان الاستغناء عن وظائفهم ميسور فان في ذلك حيفاً عليهم وعلى اهلهم ولا سيما اذا كانوا كبار السن او كانت مدة خدمتهم طويلة . ولكن متى اتضح امكان الاستغناء عن بعض الوظائف يُنقل اربابها تدريجاً الى الوظائف التي تخلو من حين الى حين و يُترك الباقون منهم ريثما يُعزلون للذنب او يتوفّون واذ ذاك لا يُعيَّن احد عوضاً عنهم

ولست اجهل ان ما يُنتظر ان يقتصد من هذا الباب قليل في جنب ما تمس اليهِ الحاجة من المال لسد نقص الميزانية ولكنهُ على الوجه الذي ذكرتهُ وللاسباب التي تقدمت واجب وليس من ورائهِ اقل ضرر

ب - الموارد التي لا تؤثر في اللبنانيين

والامر الثاني الذي يجب النظر فيهِ للوصول الى غايتنا المقصودة هو البحث في الموارد التي يمكن الاستعانة بها على زيادة دخل الحكومة من غير ان يُكلَّف اللبنانيون تأدية شيء من الضرائب فوق ما يؤدونهُ الآن الى خزينة الجبل او الى خزينة الدولة

نُصَّ في المادة الخامسة عشرة من نظام لبنان سنة ١٨٦٤ أن المال المتحصل من الضرائب الذي جاز ابلاغهُ الى سبعة آلاف كيس (٣٥٠٠٠ ليرا) «يخصص بادئ بدء لادارة الجبل ونفقات منافعهِ العمومية فان فضل منهُ شيء رُدَّ الفاضل على الخزينة (خزينة الدولة العلية) وان اقتضت شدة الضرورة الى تحسين مجرى الادارة مزيداً على التكاليف المعيَّنة فيرجع في تسوية المزيد الى مصاريف الخزينة الجليلة» وبناء على هذه المادة طلبت حكومة الجبل سدّ نقص ميزانية سنة ١٣٢٩ وقدرهُ ٢٧٠٠٠ ليرا من خزينة الدولة . ولقد احسنت في طلبها هذا تأييداً لحقوق اللبنانيين الممنوحة لهم بمقتضى المادة المذكورة آنفاً من بروتوكول سنة ١٨٦٤ . ولكن الدولة العلية لم تدفع شيئاً منذ امد بعيد وهي تستصعب الآن ان تعود الى دفع هذه الاعانة وان تكن من حقوق لبنان ولاسيما في احوالها الحاضرة وبعد ان اتضح لها ان لبنان قدر على القيام بنفقاتهِ كل هذه السنين الطوال منذ ١٨٨٠ حينما قطعت عنهُ كل اعانة مالية . وعليهِ فلا يجوز ان تُترك الميزانية على حالها اعتماداً على طلب المعونة من خزينة الدولة فان ذلك يُفضي الى ارتباك كبير في خزينة لبنان يقع فيهِ اللوم على اللبنانيين من الدولة العلية نفسها ومن اشد الدول الموقعة لنظام لبنان عطفاً عليهم

واني ارى ان دولة المتصرف قد نظر الى هذا الامر من الوجهة العملية هذا النظر نفسهُ واهتم كل الاهتمام باجراء بعض التعديل في ميزانية سنة ١٣٢٩ والالتجاء الى كل ما يمكن من الطرق لايجاد المال اللازم بحيث تكفي الموارد مهما كان نوعها عاديَّة او غير عادية للنفقات الضرورية في هذه السنة ريثما يتمكن من اقناع الدولة العلية بدفع النقص والنظر في موارد قانونية يمكن الاعتماد عليها سنويًّا لاجراء الاصلاح المطلوب . وعليهِ اضطُر الى الاكتفاء بالعدد الحالي من الجند والالتجاء الى مال «المهملات» والاستغناء عن بعض الاشغال العمومية والاعتماد على تحصيل المتأخر من الضرائب ورسوم المحاكم واستثمار غابة المرمل وتحصيل الضرائب على «المقالع» المستجدة ووضع ضريبة على محال القمار وبذلك استطاع ان يوفق بين دخل الحكومة ونفقاتها سنة ١٣٢٩ فجاءت الميزانية كما يأتي بوجه التقريب : —

ايرادات

	غرشاً
مال الخزينة	٤٨٥٠٠٠٠
المهملات	١٢٥٦٠٠٠
رسوم مغالق جديدة وضريبة القمار	٧٥٠٠٠٠
بقايا رسوم وضرائب	٧٦٠٠٠٠٠
رصيد ميزانية سنة ١٣٢٨	١٦٢٠٠٠٠
المجموع	٧١٠٣٠٠٠

مصروفات

	غرشاً
ماهيات الموظفين المتكيين بعد زيادتها (دون زيادة العدد)	٢٥١٦٠٠٠
ماهيات الجندرمة وثمن ملبوساتهم بعد تنزيل بدل الملبوس والتقاعد عن السبعة الاشهر الباقية	٣٨٨٥٠٠٠
الاشغال العمومية بعد تنزيل ما يمكن تأجيله واجراؤه من الاقتصاد فيها	٧٠٢٠٠٠
المجموع	٧١٠٣٠٠٠

فاذا لم يُحصَّل كل المبلغ المنتظر من البقايا امكن سدّ النقص من واردات الملح التي سيجيء ذكرها . ولا شك في انهُ لا يمكن في الاحوال الحاضرة عمل ميزانية لسنة ١٣٢٩ اوفى بالغرض من هذه الميزانية مع مراعاة الاسباب التي مرَّ ذكرها وبذلك يتيسَّر لحكومة لبنان الوقت الكافي للنظر في ميزانية السنة المقبلة والتوفيق بين الايرادات والمصروفات اللازمة بطريقة مستديمة اذا اصَّرت الدولة على عدم مساعدة لبنان مالياً . وقد اخذ المتصرف يحافظ للامر بادخار الملح رأساً الى لبنان حتى يكون الربح من بيعه للخزينة اللبنانية لا لادارة الديون العمومية والاهتمام بزيادة دخل الحكومة من الدخان والتنباك لكي يتمكن من زيادة عدد الجندرمة وسد النقص الحقيقي الذي يبلغ نحو ٢٧٠٠٠ ليرا في السنة بل قد يزيد على ذلك

كثيراً اذا أُريد اجراء كل ما يحتاج اليهِ الجبل من الاصلاح

وان زيادة دخل الحكومة من دون ان يُكلَّف اللبنانيون تأدية شيء من الضرائب فوق ما يؤدونهُ الآن سواء كان خزينة الجبل او خزينة الدولة قد تبلغ مبلغاً كبيراً يكفي لاجراء اهم ما يحتاج اليهِ من الاصلاح وذلك اذا روعيت حقوق لبنان الاقتصادية وعومل بالانصاف فانهُ منذ سنَّ نظامهُ لم يُنصف لا من حيث حدودهُ ولا من حيث حقوقهُ في العوائد الكمركية . ولا يخفى ان ضيق اراضيهِ الزراعية ضمن حدودهِ الحاضرة وقلة مواردهِ الاخرى مع حرمانهِ من العوائد الكمركية كانت نتيجتها فقر سكانهِ ومهاجرة فريق كبير منهم كل سنة طلباً للرزق على رغم شدة حبهم لوطنهم وتعلقهم بهِ . ولعلَّ معرفة هذه النتيجة فاتت معظم مندوبي الدول الست والدولة العلية واللبنانيين انفسهم حينما حُصرت حدودهُ سنة ١٨٦١ لاغراض سياسية في بقعة دون حدودهِ الطبيعية وغير كافية للقيام بسكانهِ في المستقبل بعد ان كان في نية الفريق الاكبر من الدول توسيعها لتشمل بلاد حاصبيا وراشيا ومرج عيون . او لعلَّهم تساهلوا في مسألة الحدود والكارك لان الهمَّ الاعظم وقتئذٍ كان التأمين على الارواح بعد حوادث سنة ١٨٦٠ وعدم ارهاق السكان بالضرائب وسنَّ نظام يكفل ذلك فلما تمَّ لهم ما ارادوا ووعدت الدولة بدفع ٢٥٠٠ كيس سنوياً اعانة للبنان سكتوا عن الامرين ولم ينتبه اللبنانيون الى ذلك الاَّ بعد ان سبق السيف العذل وبعد ان حاولوا نقب الصخور ليستثمروها كما يرى الجائل في لبنان ووجدوا ان كل ذلك لا يكفي للقيام بمعيشتهم وقطعت الدولة كل اعانة عن ميزانية حكومتهم

واول ما يتبادر الى الذهن من الموارد التي نحن بصددها الاعانة غير المحدودة التي تنص عليها المادة الرابعة عشرة لسدّ النقص في ايرادات الجبل عن نفقاتهِ . ولكن هذه الاعانة غير المحدودة التي يظنها الآن فريق من العثمانيين هبة بلا عوض وعبئاً ثقيلاً على خزينة الدولة تعطيها اذا كانت كذلك حق السيطرة التامة على خرجهِ ودخلهِ اذ لا يُعقل ان تسدَّ الدولة نقص ميزانية لبنان سنوياً مهما كان مقدارهُ بناءً على طلب المتصرف ومجلس الادارة دون ان تبحث في اسباب هذا النقص والحاجة الماسة الى زيادة النفقات وتبعث مندوبيها للبحث غير مكتفية بالمراقبة السطحية التي يراقبها « المحاسبجي » الذي ترسلهُ وتنظر في امور لبنان المالية بالدقة التامة . واذا فعلت ذلك فلا يبقى للمتصرف والمجلس ما لهما الآن من الحرية في اجراء ما يريدان من التعديل في النفقات بلا استئذان الاستانة . ولا يمكن الدول الست

الموقعة نظام لبنان ان تنكر عليها هذا الحق ما دامت تطلب منها سد نقص الايرادات عن النفقات من خزينتها ومن جيب الفلاح في الولايات

ولكنَّ هذه الاعانة ليست مجانية بلا عوض بل الأمر بالعكس فان لبنان منذ سنة ١٨٦١ حتى الآن يدفع الى الدولة بطريقة غير ظاهرة على رغم فقره وضيق اراضيه مبلغاً كبيراً من المال اصبح الآن باقل تقدير لا يقل عن ٨٠٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ ليرا سنويًّا كما سأبين ذلك . وقلَّ من يعرف انهُ يدفع مثل هذه الجزية الكبيرة

وعلى كلٍّ فاني ممن يذهبون الى ان استقلال لبنان المالي اذا تيسَّر كان في مصلحته مهما ضاق بسكانه ومهما كانت اراضيه جبلية وعرة لا يتنَّ معظمها ربع ما يغلهُ غيرها من السهول الخصبة لانهُ يُطلق لحكومته حريَّة التصرف التامَّة في نفقاته ومواردهِ واجراء الاصلاح فيهِ وهو ايضاً في مصلحة الدولة لانهُ يكفي خزينتها دفع مبلغ كبير من المال ويخفف عن رجالها ثقل الاهتمام بشؤون لبنان المالية

فالمادة الخامسة عشرة المشار اليها آنفاً فيها حيف على الفريقين ولا سيما على الدولة اذا أُريد تنفيذها بالحرف ولا شك في انها وُضعت في مصلحة لبنان لكي لا تزيد الضرائب على اهليهِ ولتدفع خزينة الدولة الزيادة التي تدعو الحاجة الى انفاقها على الاصلاح . ولكن لما اغفلت الدولة عن كل ما طلبهُ اللبنانيون في السنين الماضية سدًّا للنقص في ميزانيتهم اضطروا الى التوفيق بين المدخل والنفقات بمال المهملات الذي جانب كبير منهُ مالي بلدي يُجمع من الاهالين للاصلاحات المحلية واكتفوا بقيد النقص ديناً على الحكومة العثمانية

ولم يقف الضرر عند هذا الحد فان الاهالين اذا شاؤوا الآن ان يتممُّوا شيئاً من الضرائب رغبة في اصلاح حالهم وتنظيم خزينتهم يخافون ان تستولي الدولة بمقتضى هذه المادة على الزيادة علاوة على الدين الذي يطالبونها بهِ ولذلك ينظرون بعين الريبة الى كل اقتراح مآلهُ زيادة الضرائب او تحوير النظام المالي الحالي وهذا الذي يحمل فريقاً من اللبنانيين على المقاومة كما اشرت سابقاً

فالغاء هذه المادة لا يضر بالدولة من الجهة الواحدة ويسهِّل على المتصرف ومجلس الادارة من الجهة الاخرى سبل الاصلاح من كل وجه

ولكنَّ الغاءها لا يعني الدولة من دفع مبلغ مُعيَّن من المال للبنان يعيَّن مقدارهُ كل سنة لا على سبيل الاعانة او الهبة بل لانهُ من حقوقهِ وخارج من جيوب اهليهِ واعني بهِ الرسوم الكمركية التي تأخذها خزينة الدولة على البضاعة التي تنفق في لبنان

من الحقائق المقررة ان الرسوم الكمركية هي من حقوق البلاد التي تنفق البضاعة فيها وبما انهُ ليس لبنان ميناء حر تُجبى فيهِ الرسوم الكمركية وليس بينهُ وبين الولايات حد كمركي لجميع الرسوم على البضاعة التي تدخلهُ تبقى في خزينة الدولة ولا تُنفق على شؤون لبنان

ولا اقترح انشاء كمارك على حدود لبنان واخذ رسوم كمركية على ما يدخلهُ من الولايات فان ذلك يُدخل المسألة في طور سياسي ليس البحث فيهِ من شأن هذا التقرير ولكن الرسوم الكمركية المدفوعة في الكمارك العثمانية على البضاعة الاجنبية التي تُرسل الى لبنان يمكن تقديرها شهريًّا او في آخر كل سنة بواسطة مندوبين من قبل الكمارك العثمانية والحكومة اللبنانية وما يتم الاتفاق عليهِ تدفعهُ الدولة لخزينة الجبل لكي من حقوقهِ لانهُ خارج من جيوب اهليهِ

والحال كذلك بين الحكومة المصرية والحكومة السودانية التي هي في الحقيقة جزء منها سياسيًّا ولكنها منفصلة عنها اداريًّا فان الحكومة المصرية كانت تأخذ الرسوم الكمركية على البضائع التي ترد الى السودان عن طريق مصر ولكنها كانت تدفع الى الحكومة السودانية اعانة سنوية تراوحت بين ١٦٠ و ٢٥٠ الف جنيه سدًّا لنقص ايراداتها عن نفقاتها الملكية وهذه الاعانة اكثر من مقدار الرسوم الكمركية المشار اليها فلما كفَّت الحكومة المصرية عن دفع هذه الاعانة في هذه السنة رأت من العدل ان ترد الى الحكومة السودانية الرسوم الكمركية عن البضائع الاجنبية التي تدخل السودان او تخرج منهُ عن طريق مصر وقدَّرتها هذه السنة قياسًا على السنة الماضية بخمسة وثمانين الف جنيه مصري بالاتفاق بين مندوبين من قبل الحكومتين وهذه الرسوم في ازدياد مطَّرد حتى الآن

فاذا قدَّرنا ان عدد سكان لبنان الآن من ٤٠٠ الى ٥٠٠ الف نفس وقدَّرنا قيمة ما يُنفق فيهِ من البضاعة الاجنبية تبلغ ثمانمئة الف الى مليون ليرة اي نحو ليرتين (١) لكل نفس كان المبلغ الذي يستحق للبنان على الدولة سنويًّا منذ زيدت الرسوم الكمركية الى ١١ في المئة بعد إسقاط نفقات الادارة نحو ثمانين الى مئة الف ليرة وهذا المبلغ يمكّن لبنان من سدّ النقص في ميزانيتهِ وتحسين حالة موظفيهِ واجراء كثير من الاصلاح فيهِ مما يوقف تيار المهاجرة

(١) تبلغ قيمة الواردات الى القطر المصري في السنة نحو ٣٦ مليون جنيه وعدد السكان اقل من ١٢ مليونًا فيصيب النفس أكثر من ٣١٦ غرشًا مصريًا او نحو ليرتين عثمانيتين ونصف ليرة وفلاحو القطر المصري وهم الفريق الاكبر من سكانهِ ليست معيشتهم افضل من معيشة سكان لبنان ولا نفقاتهم أكثر

وليس من الضروري ان يُتبع هذا الحساب في تقدير قيمة البضاعة الاجنبية التي ترد الى لبنان من الخارج فقد تمّ معرفتها بانشاء مراكز على الحدود يقيم فيها موظفون من قبل الحكومة العثمانية لا لجباية الرسوم بل لحصر ما يرد الى لبنان من الخارج ويصدر عنهُ فانَّ بذلك فائدتين احداهما معرفة حساب الرسوم بقدر ما يستطاع من الدقة والثانية حصر وارادات لبنان وصادراته . ولا يخفى ما لذلك من الاهمية عند النظر في الامور الاقتصادية فانهُ لما يدعو الى الاسف ان حكومة لبنان واللبنانيين مع ما هم عليهِ من الذكاء الفطري والارتقاء لا يعرفون عدد سكانهِ على قلتهم ولا قيمة وارداتهِ وصادراتهِ معرفة حقيقية

وتعدُّ الدولة هذا المبلغ جزية على لبنان لقاء حمايتها لهُ وما لها عليهِ من حقوق السيادة فان كان الامر كذلك فليكن صريحاً واذ ذاك يكون الافضل ان يتعين مقدار الجزية التي يستطيع لبنان ان يتحمّلها وترى الدول من العدل تحميلهُ اياها على ضيق اراضيهِ وقلة مواردهِ ويُسمح لهُ باخذ الرسوم الجمركية سواء كان بانشاء مراكز جمركية على الحدود تُجبى فيها الرسوم فعلاً او بطريق الحساب بين الحكومتين كما تقدم

ثم ان الدولة لاسباب غير معلومة منعت عن لبنان خراج المعيصرة البالغ نحو ٥٩٠ ليرة سنوياً فان المعيصرة وتوابعها ضُمت ضمن اراضي لبنان وكانت حكومة الجبل تستولي على خراجها منذ تشكيلها اي منذ ١٢٧٧ وبقيت تفعل كذلك عدة سنوات ولكن سنة ١٢٨٤ بدأت متصرفية طرابلس الشام تجبي هذا الخراج بناء على اوامر وردت اليها من الاستانة فلم تعد حكومة الجبل تستطيع تحصيلهُ بل اخذت تقيّدهُ ديناً على الدولة حتى اصبح المبلغ المقيد عليها الى سنة ١٣٢٨ زهاء ٢٥٧٠٠ ليرة

افلا يمكن على الاقل ان تعود المعيصرة وتوابعها الى الجبل اذا لم تدفع الدولة الاموال المتأخرة ولو تدريجاً او ان تُظهر السبب الذي سوّغ لها اخذ المعيصرة بعد ان ضُمت ضمن اراضي لبنان وجبت حكومتهُ خراجها عدة سنوات حتى يُسمح من دفاتر الجبل هذا القيد الوهمي الذي لا فائدة منهُ

وان الخزينة الجليلة بل ادارة الديون العمومية بالنيابة عنها تنتفع على حساب اللبنانيين بغير حق مما يُنفق في لبنان من الملح والتمباك والدخان والسيجارتو والمشروبات الروحية . ولكن الحكومة اللبنانية عمدت منذ بضع سنوات الى التمسك بحقوقها والانتفاع مما ينفق في لبنان من الدخان والتمباك انواردين اليهِ فهي تستولي الآن على عشرة في المئة من مجموع المبيع

من الدخان في لبنان مما لا تتجاوز قيمتهُ عشرين الف ليرة عثمانية و١٤ في المئة مما يزيد عن العشرين الف ليرة وتأخذ غرشين على كل كيلو من التنباك الذي يرد الى الجبل اذ كان المقدار لا يتجاوز اربعين الف كيلو واكثر من ذلك الى خمسة غروش اذا تجاوز الوارد هذا المقدار . ولقد قبضت سلفاً من الشركتين مما يستحق لها مبالغ من النقود وانفقتها على شؤون مسَّت الحاجة اليها وقامت الآن تطالب بحقوق خزينتها مما ينفق من الملح وتنظر هل يمكنها الانتفاع من الدخان والتنباك اكثر مما تنتفع الآن

وان الانتفاع من الملح وتجديد اتفاق الدخان والتنباك من المسائل الشاغلة افكار متصرف لبنان الآن والموجه اليها التفاتهُ واللبنانيون عموماً يشكرون لدولته هذا الاهتمام والاجراءات الفعالة التي اتخذها من جهة ادخال الملح رأساً الى لبنان . فان لبنان من الولايات الممتازة وقد نُصَّ صريحاً في شروط الاحتكار بين الحكومة العثمانية والشركة ان الاحتكار لا يجري على الولايات الممتازة مثل لبنان وساموس . ولا يُعقل ان الدولة تقيد لبنان بشروط اقتصادية بلا استشارة متصرفهِ ومجلس ادارتهِ وموافقتهما عليها واذا فعلت كان جري الشروط على لبنان من المسائل القانونية التي فيها نظر

والربح الذي يعود على الخزينة من هذه الاصناف الثلاثة يسد نقص الميزانية ويزيد . ولقد بالغ بعضهم في تقديرهِ ولكنهُ بلا شك كبير فان صافي الايراد من الملح قد لا يقل عن خمسة عشر الف ليرة سنوياً . والذي يُرجى الحصول عليهِ من شركتي الدخان والتنباك قد لا يقل عن عشرين الف ليرة سنوياً زيادة عما تدفعهُ هاتان الشركتان الآن . هذا عدا ما يمكن الحصول عليهِ من ادخال السيرتو والمشروبات الروحية رأساً الى لبنان واستيفاء الرسم الذي تجبيهِ ادارة الديون العمومية عليها وهذه الاصناف كلها ما عدا الملح مما يُستصوب وضع الضرائب عليهِ في كل البلدان لان الدخان والتنباك والمشروبات الروحية ليست من الضروريات كالملح بل من الكماليات التي يستطيع ان يستغني عنها من يثقل ثمنها على جيبهِ فان لم يستغنِ عنها فتذمرهُ من الانفاق عليها ليس في محلهِ

نعم ان الخزينة اللبنانية لا تستطيع الآن الانتفاع من الدخان والتنباك لان العقد الذي بينها وبين شركة الدخان لا ينقضي قبل اول آذار سنة ١٩١٤ والذي بينها وبين شركة التنباك لا ينقضي قبل ٥ آب سنة ١٩١٤ ولكنها بدأت تنتفع من جلب الملح رأساً لانها غير مقيدة بشروط تمنعها من ذلك ولا يبعد ان تتمكن حالاً من الانتفاع من السيرتو والمشروبات الروحية بادخالها الى لبنان رأساً ايضاً لانها غير مقيدة بشروط من جهتهما ايضاً

وقد استثنيت الملح مما يستصوب فرض الضرائب عليهِ حالة كونهِ باقيًا مما يجبى عليهِ ضريبة في بعض البلدان لانهُ من الضرورات التي يضطر اليها الغني والفقير ويُنفقان منهُ على حدٍّ سوى فالضريبة تقع على الاثنين متساوية وتكون بمثابة ضريبة الاعناق وهذه من الضرائب التي هجرها اكثر الامم

اما الآن فليس في ضريبة الملح وجه للشكوى بل هي مدعاة للشكر لان اللبناني يدفعها على كل حال الى ادارة الديون العثمانية ضمن الثمن الذي يشتري بهِ الملح فهو يشتري الاقة منهُ بغرش ونصف غرش مع انها لا تكلف الشركة اكثر من عشر بارات فاذا فرضت الحكومة اللبنانية ضريبة على كل اقة نصف غرش ويصبح الاقة بغرش وبلغ ما يُنفق في السنة اربعة ملايين اقة ربحت الخزينة نحو عشرين الف ليرة وتوفر على اللبنانيين عشرون الف ليرة وهي الخطوة الاولى في سبيل الاصلاح في الضرائب كما سيجيء

وان فريقًا من الذين حادثتهم من اللبنانيين يفضلون ان تحتكر الحكومة اللبنانية الملح وتستحضرهُ بنفسها او تعطيهُ لشركة من الشركات على طريق الالتزام كما هو الحال في سائر البلاد العثمانية . وعندي ان اطلاق الحرية في جلبهِ ووضع ضريبة عليهِ كما تقدم اخف مشقة على الحكومة واكثر فائدةً للبنانيين بسبب المزاحمة التي تحصل بجلب الملح الجيد وخفض اسعارهِ الاَّ اذا كان للاحتكار اسباب وجيهة لا اعلمها

والغريب في هذا الباب ان الحكومة العثمانية تتقاضى الرسوم الكمركية على البضائع التي تُنفق في لبنان وادارة الديون العمومية تستولي على رسوم هي من حقوق لبنان ولكنَّ الحكومة اللبنانية تضع بين سور وصيدا زهاء مئة عسكري على حساب خزينتها لمنع التهريب محافظة على حقوق الحكومة العثمانية وادارة الديون العمومية . فلا اقل من ان تدفعا نفقات هذه الجنود القائمة على حماية مصالحهما هذا اذا لم تعطِ الاولى لبنان كل حقوقهِ الاقتصادية المتقدم ذكرها

بقي من نوع الموارد المار ذكرها « حاصلات » الاملاك الاميرية فانها مقدرة في الميزانية المعدلة لسنة ١٣٢٩ بمبلغ ٤٦٠٠ ليرة عدا غابة الحرمل والمتحصل منها في سنة ١٣٢٨ بلغ ٤٥٨٨ ليرة ولست ادري لجميع الاملاك الاميرية ريع حسن ام منها ما هو مهمل لا تستفيد منهُ الخزينة كثيرًا . وهنا يجدر السؤال هل يمكن زيادة ريع هذه الاملاك وانتداب مأمور الزراعة للبحث في الامر مع ذوي الخبرة لزيادة الريع واقتراح ما يحسن نظامها ويقلل الارتباك

في معاملتها . فان من هذه الاملاك ما للحكومة سبع محصوله ومنها ما تأخذ رسماً معيناً على اشجاره ومنها ما تملك نصفهُ وتلزمهُ ومنها شجر يكون بعضهُ ملكها بالاستغلال ارضاً وغرساً وبعضهُ ملكها اغراساً» لا غير وما يقي هو بالاشتراك مع الاهالي بالنصف او الربع الى غير ذلك مما يطول شرحهُ و يدعو الى زيادة العمل على غير جدوى وعليهِ فقد يكون بيع الحكومة لحقوقها في بعضهِ افيد لها وللاهلين فان الامر جريٌّ بالنظر وليس مما يُستخف بهِ

ولقد اطلعت على تقرير اللجنة التي تألفت من اربعة من اعضاء مجلس الادارة للنظر في الطرق التي تمكّن من سد نقص ميزانية ١٣٢٩ وفيهِ بحث عن امكان زيادة الانتفاع من حراج الهرمل الاميرية وقد قُدّر ربح الخزينة من تقسيم هذه الحراج الى عشرين قسماً وقطع جانب من الاشجار كل سنة و بيعهِ بعد عملهِ خمساً بنحو ثلاثة آلاف ليرة ولكنهم ذكروا صعوبتين كبيرتين تعترضان انفاذ المشروع احداهما عدم تحقق نبت الاشجار ونموها بعد قطعها في مدة العشرين سنة التي حددها مأمور الزراعة والثانية الخوف من عدم امكان وقاية الاشجار التي تنمو بدل ما قطع والخطر من دخول المواشي اليها . ولكن هذا شأن الحراج في كل بلاد فانهُ ما من سبب طبيعي يمنع نمو الاشجار في مكان كانت نامية فيهِ اذا أُحسن الالتفات اليها في اول نموها . واذا وقت الحكومة هذه الحراج فمنعت دخول المواشي اليها واقامت على حراستها خفراء عليهم رقباء وشددت عقابهم وعقاب اصحاب المواشي اذا حصل اقل تعدٍ على الاشجار امنت الخطر الذي تخشاهُ من اقتراح مدير الزراعة

وفي اول الامر ولاسيما اذا توفرت موارد الخزينة من المصادر الاخرى يحسن ان يُستخدم جانب كبير من هذا الربح ان لم يمكن استخدامهُ كلهُ في غرس الحراج في الاماكن التي يمكن نموها فيها حتى تصير غضة نضرة كما كانت في سالف الزمن . ولهذا المشروع نفع كبير لا يستخف بهِ فانهُ بالاهمال وترك الاهالي في الماضي يقطعون الاشجار للحطب والخشب واستخراج القطران بلا مراقبة الحكومة واطلاق العنان للماشية لترعى حيث شاءت من غير حماية تحوّل اكثر الاماكن التي كان لبنان يزدان بخضارتها الى جبال قاحلة وتلال جرداء تسوء رؤيتها العيون وتنقبض منها النفوس . ولبنان مشهور منذ القدم من عهد سليمان الحكيم بغابات الارز والصنوبر والشربين والسنديان وما اشبهها وكان الفينيقيون وغيرهم من الامم يعتمدون على اشجاره لعمل مراكبهم وقطع ما يلزمهم من الخشب والحطب لزراعتهم وصناعتهم وكان البابليون يأخذون الارز من لبنان الى مدنهم لسقوف قصورهم . ولا شيء يحول دون اشتهاره

في المستقبل بمباشرة وعنايته كما كان في الماضي اذ وُجِّهَ الالتفات الى هذا الامر واهتمت الحكومة به

اما البوسطة والتلغراف المذان يخصص ايرادهما لخزينة الدولة فقد ذكرهما كثيرون اما ممن الذين حدثتهم في الموضوع ظانين ان من ورائهما ربحاً طائلاً لخزينة لبنانية. نعم ان انتقال البوسطة والتلغراف الى يد الحكومة اللبنانية قد يزيد في انتظامهما ويحسن ادارتهما الا ان الغرض من هاتين المصلحتين خدمة المصلحة العامة. ومهما اعتني بتحسينهما فلا ينتج عنهما للخزينة ايراد يذكر لان نفقاتهما كثيرة في كل البلدان ولكن النفع الذي يُرجى من اصلاحهما هو خدمة مصالح الشعب وانجازها بوجه السرعة مما يعود بالربح على البلاد

هذه هي الموارد التي يمكن انتجاعها في الوقت الحاضر من غير تثقيل على كواهل اللبنانيين بل قد تخفف عنها واني لم اذكر منها ما يقتضي نفقات كبيرة قبل استدرار فائدة منهُ كمشروعات الري الكبيرة في بعض جهات لبنان والبحث عما فيهِ من المعادن وغير ذلك وان تكن هذه المشروعات في غاية الاهمية وذلك لانها لا تتم في وقت قريب وتدعو الى درس طويل

ولكن هل يجوز الاكتفاء بهذه الموارد اذا نجح سعي الامة اللبنانية في الحصول عليها كلها او بعضها وتمكنت من سدّ نقص الميزانية الحالي بل هل يصح ان تبقى الضرائب كما هي غير متساوية في وقوعها ولا تُمَدّ يد الاصلاح اليها اشباعاً لمطامع فريق من المالكين لبنانيين او غير لبنانيين يرون في اصلاحها مسّاً لجيوبهم وقد طال عليهم الامد وهم يتمتعون بعرق الفلاح اللبناني ويؤدون من نفقات الحكومة الشيء اليسير او لا يؤدون شيئاً على الاطلاق. وما هي الضرائب التي يمكن وضعها او زيادتها وتكون اخفّ حملاً عليهم من سواها او تُصيب فريقاً لا يؤدي نصيبهُ من نفقات الحكومة فقد يجوز ان تعترض الحكومة اللبنانية صعوبات ليست في الحسبان تحول دون تحقيق امانيها من الموارد السالفة الذكر وتضطرها الى زيادة الضرائب لزيادة الايراد لا للاصلاح فقط — تلك مسائل تسهل الاجابة عنها بعد النظر في الضرائب الحالية وما تحتاج اليهِ من الاصلاح

ستأتي البقية